الأمم المتحدة

A/60/398

الجمعية العامة

Distr.: General
30 September 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البندان ١١٩ و ١٢٠ من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لشيلي لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم باسم الرئاسة الشيلية للاتحاد البرلماني الدولي الإعلان الختامي الذي اعتمده المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات، الذي عقد من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في مقر الأمم المتحدة.

ولهذا الإعلان الهام، الذي يعبر عن آراء ممثلي الشعوب في البرلمان، صلة خاصة بالبنود التي تجري مناقشتها حالياً في الجمعية العامة. وأرجو ممتناً أن تعملوا على تعميمه بوصفه وثيقة من وثائق الدورة الستين للجمعية العامة، في إطار البندين ١١٩ و ١٢٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) هيرالدو **مونيو**
السفير
الممثل الدائم

041005 041005 05-53229 (A)
0553229

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة

المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات

مقر الأمم المتحدة، نيويورك، من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

تقليص الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية: دور أقوى للبرلمانيين

إعلان ختامي

٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

يجسد البرلمان الديمقراطية. فالبرلمان هو المؤسسة المركزية التي يجري من خلالها التعبير عن إرادة الشعب، وإقرار القوانين، ومحاسبة الحكومة. وعشية انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى لرؤساء الدول والحكومات، اجتمعنا، نحن رؤساء برلمانات العالم، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. ولقد اجتمعنا للإعراب عن آراء ممثلي الشعوب في البرلمانات، وبحث الإجراءات التي اتخذتها البرلمانات منذ مؤتمرنا الأول في عام ٢٠٠٠، وبحث كيفية تقديم المزيد من الدعم للتعاون الدولي والأمم المتحدة، وبالتالي المساعدة على تقليص الثغرة الديمقراطية في العلاقات الدولية.

وباعتمادنا لهذا الإعلان، ندرك حاجة المجتمع العالمي العاجلة إلى العمل في تضافر للتصدي للتحديات المخيفة التي تواجهه. ونعتقد أن العالم قد وصل إلى مفترق طرق، وأنه يتعين على المجتمع العالمي عدم إضاعة هذه الفرصة لاتخاذ إجراءات صارمة. وفي حين قد تختلف تصورات أخطر التهديدات، فإنه يمكن معالجتها فقط بفعالية إذا ما جرى بحثها بصورة متزامنة وفي إطار منظومة الأمم المتحدة. ونؤكد مجددا تصميم البرلمانات الوطنية على المشاركة بإخلاص في هذا الجهد.

التعاون الدولي

ونحن على اقتناع بأنه يتعين على الأمم المتحدة أن تظل حجر الزاوية للتعاون العالمي. وينبغي لذلك تشجيع الأمين العام للأمم المتحدة على مواصلة عملية الإصلاح الحالية بقوة. ونثني عليه للمجموعة الشاملة للمقترحات القيّمة للإصلاح الواردة في تقريره المعنون: في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع (A/59/2005).

ونحث جميع البرلمانيين على مناقشة هذه المقترحات والعمل مع حكوماتهم على إيجاد زخم للعمل استنادا إلى مفهوم واضح بأن الديمقراطية والأمن والتنمية وحقوق الإنسان مترابطة ترابطا فعليا.

وهناك في الواقع حاجة ملحة إلى أن تتحلى الدول الأعضاء، بما في ذلك برلماناتها، بصفات القيادة والإرادة السياسية لتزويد المنظمة بآليات أكثر كفاءة وبالموارد البشرية والمالية اللازمة في جميع المجالات وبأساس سليم لإصلاح فعال للإدارة. فتجهيز الأمم المتحدة لمعالجة المشاكل الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة أكثر ملاءمة يُعتبر إحدى هذه المهام. وبغية تخفيض حدة الفقر وكفالة التنمية المستدامة، تحتاج البلدان إلى منتديات يمكنها التفاوض فيها بصورة متزامنة عبر قطاعات مختلفة، بما في ذلك المعونة الأجنبية، والتكنولوجيا، والتجارة، والحماية البيئية، والاستقرار المالي، والسياسة الإنمائية.

ويرى التقرير المعنون: الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن التنمية في متناول دول عديدة، ويقدم أمثلة عديدة على الإجراءات التي يمكن للبلدان اتخاذها، بصورة فردية أو جماعية، لكي تقترب من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين أن تظل التنمية تحتل أولوية قصوى في جدول الأعمال. ونحن مصممون على حشد التأييد السياسي اللازم للتغيير والعمل. ويتعين على الدول أن تفي فعلا بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بتقديم المساعدة الإنمائية، تمشيا مع توافق آراء مونتيري والإعلان بشأن الألفية. ونرحب بالمناقشة التي جرت بشأن الأشكال الجديدة والمبتكرة لتمويل التنمية، والتي نأمل في أن تقدم الموارد الإضافية المطلوبة بشدة.

وينبغي أيضا معالجة قضايا الأمن العالمي بنشاط أكبر داخل الأمم المتحدة. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها بنزع السلاح النووي، ويتعين على الدول بذل جهود جديدة في جميع مجالات عدم انتشار الأسلحة وتحديدها. وتعتبر الإجراءات التي اتخذتها بالفعل الأمم المتحدة ودولها الأعضاء لمكافحة الإرهاب الدولي مشجعة، ولكن يمكن اتخاذ المزيد منها، بما في ذلك إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب والاتفاق على تعريف للإرهاب مقبول دوليا ويشمل أي عمل يرمي إلى التسبب في وفاة مدنيين أو غير مقاتلين أو إلحاق أذى جسدي شديد بهم، لأي سبب كان.

ونؤكد أن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها للجميع، ولا سيما للنساء والأطفال، هما أمران أساسيان للتنمية والسلم والأمن. كما نؤكد أن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران رئيسيان لتحقيق التنمية المستدامة

والسلام العالمي. ونهيب بالأمم المتحدة أن تقوم بإدماج جميع الأبعاد الثلاثة إدماجا كاملا في عملها، ونحث الدول الأعضاء على اتخاذ إجراء حاسم لبلوغ هذا الهدف.

البرلمانيون والأمم المتحدة

نؤكد مجددا إعلان المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات (٢٠٠٠) والذي ناشدنا فيه جميع البرلمانيين ومنظمتهم العالمية – الاتحاد البرلماني الدولي – إعطاء بعد برلماني للتعاون الدولي. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه برلمانيون عديدون لتحقيق هذا الهدف، كما يدل على ذلك تقرير الاتحاد البرلماني الدولي بشأن: المشاركة البرلمانية في الشؤون الدولية. وفي نفس الوقت، نقر بأنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله.

ونرحب بقرار الأمم المتحدة بمنح مركز المراقب للاتحاد البرلماني الدولي. وتُعتبر هذه خطوة أولى تفتح قنوات أمام المنظمة لكي نوجه عبرها آراء الدوائر البرلمانية إلى الأمم المتحدة. وقد حان الوقت لقيام شراكة استراتيجية بين المؤسستين. وسنرحب بقوة بقيام تفاعل وتنسيق موضوعي أكبر مع الأمم المتحدة، ونناشد الهيئة العالمية أن تلجأ بصورة أكثر تواترا إلى الاستعانة بالخبرة السياسية والتقنية التي يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يقدمها بالاشتراك مع البرلمانات الأعضاء به، لا سيما في المجالات المتصلة ببناء المؤسسات في مرحلة ما بعد النزاعات.

ونؤكد على أنه يتعين أن تنشط البرلمانات في مجال الشؤون الدولية، ليس فقط عن طريق التعاون فيما بين البرلمانات والدبلوماسية البرلمانية، ولكن أيضا عن طريق الإسهام في المفاوضات الدولية ورصدها، ومراقبة إنفاذ ما اعتمدته الحكومات، وكفالة الامتثال الوطني للقواعد الدولية وسيادة القانون. وبالمثل، يتعين أن يكون البرلمان أكثر يقظة في فحص أنشطة المنظمات الدولية وتقديم إسهامات في مداولاتها.

ونرحب لذلك بالمناقشة الحالية بشأن أفضل طريقة لإقامة تفاعل هادف ومنظم بدرجة أكبر بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية. ونعيد تأكيد التوصيات المتصلة بهذا الموضوع والواردة في إعلاننا لعام ٢٠٠٠، ونشدد على أن يكون معظم هذا التفاعل جزءا لا يتجزأ من العمل اليومي لبرلماناتنا الوطنية. وعلى الصعيد الدولي، نقترح العمل بصورة وثيقة بدرجة أكبر مع الاتحاد البرلماني الدولي، والذي نعتبره شريكا برلمانيا عالميا فريدا للأمم لمتحدة.

وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع الاتحاد البرلماني الدولي على كفالة إطلاع البرلمانات الوطنية بصورة أفضل على أنشطة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ندعو الاتحاد البرلماني

الدولي إلى أن يستفيد باستمرار من خبرة أعضاء اللجان الدائمة والمنتقاة للبرلمانات الوطنية في معالجة قضايا محددة تحتاج إلى تعاون دولي. ونشجع أيضا الاتحاد البرلماني الدولي على عقد المزيد من جلسات الاستماع البرلمانية والاجتماعات المتخصصة في الأمم المتحدة، والتعاون بصورة أوثق مع الجمعيات والمنظمات البرلمانية الإقليمية الرسمية، بغية تعزيز الترابط والكفاءة في التعاون البرلماني العالمي والأقاليمي.

ويعتبر الاتحاد البرلماني الدولي الأداة الرئيسية لتعزيز البرلمانات في جميع أنحاء العالم، وبالتالي تعزيز الديمقراطية، ونتعهد بزيادة تدعيمه. ونرحب بتقرير الاتحاد بشأن: إسهام البرلمانيين في الديمقراطية. ونعتزم تدعيم جهاز حقوق الإنسان بالاتحاد البرلماني الدولي حتى يمكن لـ ٤٠ ٠٠٠ برلماني في العالم الاضطلاع بواجبهم الذي جرى انتخابهم من أجل القيام به في حرية وأمان أكبر. وسنواصل أيضا تأييد جهود الاتحاد البرلماني الدولي لتمثيل كلا الجنسين في صفوف البرلمانيين بطريقة أكثر اتساما بالإنصاف، واتخاذ إجراء عند اللزوم.

وسنعمل بكافة السبل على زيادة قدرة برلمانيينا على التأثير في أعمال الأمم المتحدة، وتعزيز الشفافية والمساءلة لتلك المنظمة العالمية، وبالتالي إعطاء زخم للإصلاحات الجارية بالأمم المتحدة.

المتابعة والتنفيذ

ونعلن تصميمنا على توجيه هذا الإعلان إلى برلماناتنا ونهيب بها بذل كل ما في وسعها لكفالة متابعته بطريقة فعالة. ونشجع كل برلمان على أن ينظم، في نفس الموعد تقريبا من كل عام، ''يوما دوليا للبرلمانات''، وأن يجري مناقشة برلمانية بشأن إحدى التوصيات الواردة في هذا الإعلان. وندعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن يبعث بهذا الإعلان إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة مشفوعا بطلب تعميمه بوصفه وثيقة رسمية للأمم المتحدة. وقررنا أيضا عقد اجتماعات في المستقبل لرؤساء البرلمانات لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ هذا الإعلان، ودعوة الاتحاد البرلماني الدولي إلى القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة.